

2021

(ثورة الفلاحين وحوادث الستين في لبنان 1860-1858)

أ.م. عبد السلام محمد مهدي
وزارة التربية

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

1860-1858) لبنان في الستين وحوادث الفلاحين "ثورة الفلاحين وحوادث الستين في لبنان (1860-1858) (مهدي, أ.م. عبد السلام محمد (2021) *Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal*: Vol. 24: Iss. 1, Article 11.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol24/iss1/11>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

ثورة الفلاحين وحوادث الستين في لبنان (1860 -1858)

أ.م. عبد السلام محمد مهدي
وزارة التربية



PEASANTS' REVOLUTION AND THE SIXTIES INCIDENTS IN LEBANON (1858- 1860)

*Asst. Prof. ABDUL SALAM MOHAMMAD MAHDI
Ministry of Education*



ملخص البحث

ان طبيعة الارض اللبنانية ، جعلت من جبالها ملجأ لكثير من الاقليات الدينية ، التي عمدت الى التفوق على نفسها ، بعيدا عن هذا الحكم أو ذاك ، إلا أن التنوع الطائفي على ما أنطوى عليه من اختلافات مذهبية ، لم يمنع من نشوء زعامات إقطاعية ، قادت تجمعات طائفية مختلفة ، مما جعل الطابع الاقتصادي – الاجتماعي يتعدى الحدود الطائفية ، وهو ما كان يؤدي إليه تنافس الأمراء وكبار المشايخ وهو ما كان يتأكد ، حين يتضامن الزعماء الإقطاعيون من أجل مواجهة عدو مشترك ، كلما اتحد الفلاحون ، من دروز ومسيحيين ومسلمين ، دفاعا عن قضية إقطاعية.

كما أن التنافس الدولي على النفوذ في لبنان، وخاصة التنافس البريطاني- الفرنسي بالدرجة الأساس أوجع الصراع الطائفي في لبنان من خلال مساندتهم لطائفة دون أخرى ، ودعمهم لها بشتى السبل لتعزيز نفوذهم ومكانتهم في لبنان ، وأن تضارب مصالح هذه الدول واختلاف أهدافها السياسية والتنافس الاستعماري بمختلف أهدافه ، كانت من أهم العوامل التي أوجعت الصراع والمذابح والحروب الأهلية في لبنان.

Abstract

The nature of the Lebanese territory is reason that has made its mountains a refuge for many religious minorities, who have sought to seclude themselves, away from this or that rule. However, the sectarian diversity, including the sectarian differences involved, did not prevent the emergence of feudal leaders that led sectarian gatherings. differences, which made the socio – economic character transcend sectarian boundaries, which was led to the rivalry of prince and senior sheikhs, which was confirmed when the feudal leaders united in order to confront a common enemy , whenever the peasants united , including Druze, Christians and Muslims, in defense of a feudal cause.

The international competition for influence in Lebanon, especially the British – French competition in the main, has fueled the sectarian conflict in Lebanon through their support for one sect over the other, and their support for it in various ways to enhance their influence and position in Lebanon. and the conflicting interests of these countries and their different political goals and colonial competition with its various objectives it was one of the most important factors that fueled conflict, massacres and civil wars in Lebanon.

المقدمة

لا يمكن تحديد حدود جبل لبنان تحديداً يصدق عليه في جميع اطواره، لأنه يضيق تارة ويتسع تارة أخرى بحسب قوة الامير او الوالي الذي يتولى ادارته وفقاً لنظام اقطاع الارض والالتزام، الذي تبناه السلاطين العثمانيون في الاراضي العربية التي دخلت ضمن اطار الهيمنة العثمانية، والذي حددت بموجبه السلطة السياسية في جبل لبنان بمنصبي الامير الحاكم والمقاطعي، ويعد الامير صاحب السلطة السياسية العليا ويسمى (الحاكم)، وكان الباب العالي العثماني، يصدر أمر "فرمان" تعيينه باسم السلطان عن طريق والي صيدا، اما المقاطعي فيأتي في المرتبة الثانية بعد الامير في سلم الهرم السياسي والاجتماعي لنظام الحكم اللبناني، لتأتي بعدها عامة الشعب في المرتبة الثالثة في ذلك النظام، ليكرس نظام الادارة العثماني في جبل لبنان لأنه ابقى الزعامات الاقطاعية القائمة على حالها واختار من بينها حكماً يرأسون النظام الاقطاعي وهم في الوقت ذاته زعماء لعدد من الاسر الاقطاعية⁽¹⁾.

ويمكن القول ان الطبقية غدت عرفاً سائداً في جبل لبنان، وان النظام الاقطاعي صار بشكل واضح، احد المقومات الاساسية للحياة السياسية والاجتماعية في جبل لبنان في العصر الحديث، وقد بدا ذلك بشكل متميز من خلال الدور التاريخي الذي مارسه اكبر الوحدات الاجتماعية عدداً في التأثير في رسم صورة الحياة السياسية في بنيتها التقليدية، وهم الموارنة والمسلمون من الدروز وغيرهم من الطوائف الاخرى⁽²⁾. كانت احوال جبل لبنان في القائمييتين هادئة في اعقاب تطبيق نظام شكيب افندي الذي خلق إدارة ذاتية في قسمي الجبل ووجه ضربة قاسية للنظام الاقطاعي ونفوذ الإقطاعيين، وتمتع القائمقامين، الماروني والدرزي، بنوع من الحكم الذاتي ومع أن مشكلة المناطق المختلطة، لم تحل جذرياً إلا أن هذا الحكم الذاتي، أعطى الجبل فترة من الراحة والهدوء ساعدت على نمو اقتصاده واتاحت فرصاً للتأمل في اوضاعه، السياسية والاجتماعية، مما اسفر عن انحسار المشكلة السياسية والطائفية الى حين، وظهور التيارات الاجتماعية والاقتصادية⁽³⁾.

كان نظام القائمقامية يضع الحكم في يد القائمقام والديوان (المجلس) وبموت القائمقام الماروني، حيدر ابي اللع عام 1854م، تطلع الى المنصب اثنان من الاسرة عينها، هما بشير عساف وبشير احمد واستطاع ثانيهما أن يفوز بالمنصب بدعمه القنصل الفرنسي، دو ليسبس، بينما كان القنصل الانكليزي، مور، يدعم بشير عساف⁽⁴⁾. شعر بشير احمد بأن سلطاته ستظل مقيدة ما دام الاقطاعيون متمتعين بامتيازاتهم وشعر هؤلاء بدورهم، أن هذا النظام كان يهدد سلطاتهم وبذلك بدا صراع بين الطرفين، وبحثاً عن قوة ضاربة يستطيع كل من الطرفين استخدامها لإحراج مركز الآخر، عمد القائمقام والإقطاعيون الى استخدام الفلاحين، وبدا الاقطاعيون في مكانة اقوى بسبب كراهية الفلاحين للقائمقام، لنشده في جمع الاموال الاميرية منهم، في وقت كانت فيه البلاد تعاني ازمة اقتصادية، أثقلت كواهلهم وزادت من تدهور أوضاع الإقطاعيين الاقتصادية، ولهذا اتجه الإقطاعيون الى تعويض خسائرهم المادية عن طريق زيادة

الضغط على الفلاحين ، بل صادروا دخولهم المحدودة ، وأدى اعتماد القائمقام والإقطاعيين في منازل عاتهما على الفلاحين الى اشعار هؤلاء بقوتهم وبحقوقهم التي كفلها لهم القانون العثماني ، وهكذا بدأت الأمور تخرج من أيدي الطرفين المتنازعين ، وبدأت الثورة الاجتماعية تتلظى⁽⁵⁾.

التقسيم الطبقي للمجتمع اللبناني

امتاز المجتمع اللبناني بتنوع طبقاته الاجتماعية التي شكلت باندماجها عبر السنين وحدة بشرية استطاعت الحكم بقدر من الاستقلالية عن الدولة العثمانية، هيئتها الظروف الطبيعية لها من جبال منيعة سكنوها وتكيفوا معها منهم الامراء والمقدمون والمشايخ ورجال الدين والفلاحون⁽⁶⁾.

برز الامراء كطبقة اختصت بها بعض الاسر اللبنانية نتيجة تقديمها خدمات جليلة لحكام البلاد العربية والاسلامية فعند دخول العثمانيون الى بلاد الشام عام 1516م ، وقفت العديد من اسر لبنان الى جانب السلطان سليم الاول (1512-1520) في حربه ضد المماليك ، فأقرهم السلطان العثماني على حكم المقاطعات اللبنانية وبالمقابل فقد امتيازاته من اتخاذ موقفاً معارضاً. ومن الاسر الاميرية التي برزت في ذلك الوقت التي قدر لبعضها ان تحكم المقاطعات اللبنانية لسنوات طويلة هي: اسرة آل معن الدرزي ، واسرة آل شهاب الدرزية ، وآل ارسلان الدروز ، آل عساف التركمان ، آل سيف الاكراد ، آل حروفوش الشيعية ، آل ابي الملع الدروز وآل علم الدين الدروز⁽⁷⁾.

اما طبقة المقدمون فهم ممن تولوا مسؤولية جمع الضرائب والجزية من الموارد، متخذين من مناطق جبيل والبترون والمتن مستقراً لهم ومن اهم الاسر التي تولت ذلك هي اسرة بني الشدياق والذين تولوا هذا المنصب في ظل حكم آل عساف، وكذلك وجد للشيعية مقدمون في جبل عامل وهم آل صغير، فهم كالحكام على مقاطعات معينة نيابة عن الوالي أو الامير⁽⁸⁾.

أما المشايخ فهم بيوتات مهمتهم ادارة المقاطعات الصغيرة نيابة عن الامراء ، ووجدت العديد من هذه البيوتات التي اصبح لها نفوذ وهم اغلبهم من الدروز والموارنة والروم الارثوذكس⁽⁴⁾.

كان للشيعية مشايخهم وهم آل حمادة الذين سكنوا في جبيل والبترون واصبحوا ملتزمين بها في القرن الخامس عشر، الا ان الشهابيين ومنذ بداية حكمهم قد حاربوهم ، مما ادى الى فقدان مكانتهم كملتزمين⁽⁹⁾.

اما ما يخص طبقة رجال الدين ، فان صفاتهم وتسمياتهم اختلفت باختلاف مذاهبهم فرجال الدين الدروز يطلق عليهم العُقَال لاتباعهم منهجاً في الحياة يكونون فيه على درجة عالية من التعقل والزهد ولتميزهم عن عامة الناس من اتباع المذهب الدرزي وهم الجَّهال لجهلهم التام بتعاليم مذهبهم . في حين امتازت النصرانية بتنوع درجات رجال الدين التابعين لمذاهبها المتعددة فرجال الدين النصارى او ما يسمى بالاكليروس

وبالتحديد الموارد يشككون الغالبية في المقاطعات اللبنانية وفي مقدمتهم البطريريك وهو رأس الكنيسة المارونية⁽¹⁰⁾.

ولخصوصية جبل لبنان من الناحية الاجتماعية ، حيث تعدد الأديان والمذاهب وما تبعها من حقوق والتزامات بين سكان الجبل والدولة العثمانية من جهة وتدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية جعل النظام السياسي والإداري في القائمقامية له نظامه الخاص به في ظل الحكم العثماني⁽¹¹⁾.

ثورة الفلاحين في كسروان 1858م

في عام 1854م، ظهرت على المسرح السياسي اللبناني شخصيتان لعبتا دوراً خطيراً في أحداث السنوات القليلة القادمة ، وهما الأمير بشير أحمد أبو اللمع ، والبطريرك بولص مسعد ، ما أن توفي قائمقام النصارى الأمير حيدر أبو لمع حتى تنازع المرشحون على تبوأ منصبه ، وفي 11 مايس 1854م عين ابن أخيه الأمير بشير عساف ليشغل كرسي القائمقامية مؤقتاً لأربعة أشهر ونصف ريثما يدور البحث عن خلف صالح ، وقد تم هذا الاختيار هذا لأن الأمير المذكور كان موضع ثقة عمه الراحل ومندوبه في المجلس خلال السنوات الثلاث الأخيرة فحسب، بل أيضاً بحسب توصية القناصل الأوروبيين ، وانتهزت الأحزاب والجماعات هذه الفرصة لتطالب بتعديل نظام الحكم نفسه في القائمقامية المسيحية ، من ذلك أن بطريرك الروم الأرثوذكس في دمشق ناشد المشير نامق باشا أن يعين القائمقام النصراني من طائفة الروم الأرثوذكس ، فإن تعذر ذلك فهو يفضل تعيين حاكم مسلم ، وطبيعي ألا يوافق نامق باشا على نقل هذه الرغبات إلى الباب العالي غداة نشوب حرب القرم بين الامبراطورية الروسية والدولة العثمانية في 4 تشرين الأول عام 1853⁽¹²⁾.

أما أوساط اسرة آل الخازن ذات النفوذ العظيم والاملاك الشاسعة في كسروان ، فإنها لم تكن راضية عن تبعيتها لأسرة أبي لمع التي كان ينبغي أن يؤخذ منها قائمقام النصارى بموجب ترتيبات عام 1842 ، ولذا فقد توجه البطريرك الماروني نفسه وهو خازني إلى القنصل البريطاني المستر مور (Moor) في بيروت ونقل إليه مقترحات اسرة الخازن الثلاثة بصدد حكم قائمقامية النصارى وهي⁽¹³⁾ :

- 1- أن يخلف الأمير اسماعيل أبي لمع أباه الأمير حيدر شريطة أن يتخذ سكرتيراً إدارياً من أحد مشايخ آل الخازن.
- 2- أن يستلم شيخ خازني بعد اسماعيل أبو اللمع.
- 3- أن يحكم مقاطعجية الجبل مقاطعاتهم مباشرة تحت إشراف المشير نامق باشا دون حاجة للقائمقام.

ولكن قنصلي فرنسا وبريطانيا اتفقا غداة حرب القرم على ترشيح بشير أحمد أبي اللمع لمنصب القائمقامية ، وصدر فرمان تعيينه من الاستانة في 13 آب 1854م ، وصرف النظر عن الأمير بشير عساف لأنه على حد قول المستر مور نفسه ، تنقصه الخبرة والمؤهلات الشخصية للحاكم⁽¹⁴⁾.

الامير بشير احمد والخلاف مع آل الخازن

واجه الأمير بشير احمد منذ ايام حكمه الاولى عداوة المشايخ الخازنيين الذين كانوا في الواقع شبه مستقلين بكسروان ، واسرتهم اقوى نفوذا وافر ثروة وجاها وشهرة من آل ابي لمع ، كما واجه الأمير عداوة الاكليروس الماروني ، لأن القائمقام الجديد ولد درزيا ، ولم يكن معروف بإخلاصه للحياة الدينية المارونية. وكان من الممكن أن تخفف حدة الخلاف الشخصي بين القائمقام والكنيسة المارونية ، لولا وجود البطريرك بولس مسعد على كرسي البطريركية ، فإن تمسكه الشديد بمعتقداته الدينية وكرمه الملحوظ للطبقة الاقطاعية وهو ابن اسرة متواضعة من كسروان ، وتمثله رغبة رجال الاكليروس في أن يحل محل المشايخ ، بعد أن اتاح لهم نظام شكيب افندي الظروف الملائمة لتهديم السلطة الاقطاعية التقليدية ، كل ذلك ساعد على تزايد الخلاف بينه وبين الأمير بشير احمد ابي لمع من جهة ، وبينه وبين آل خازن الذين يمثلون الارستقراطية في كسروان من جهة اخرى ، في حين كان مثلث النزاع يكمل بخلاف هؤلاء بعضهم مع بعض . على أن عواقب بغض الاكليروس لم تؤذ القائمقام ، وإنما نزلت شرورها على رؤوس المشايخ وآل الخازن (15).

وإذا كان الإقطاعيون قادرين ، بما كان لديهم من سلطات ، على تحريك الفلاحين ضد القائمقام ، بشير احمد ، فقد كان القائمقام بدوره ، يستطيع أن يحرك قطاعات لها قدرتها ، ضد الاقطاعيين مستغلا ما كان يعانيه الفلاحون من جراء التقاليد الاقطاعية التي يتمسك بها الاقطاعيون ، ومن اهمها (16) :

- 1- تقديم الهدايا والهبات الى الاقطاعيين في المواسم والاعياد.
 - 2- الرسوم الإضافية التي يجبيها الإقطاعيون من الفلاحين ، وهي إن كانت مقبولة ، قبل القرن التاسع عشر ، فلأنها أصبحت مرفوضة لعدة تطورات حدثت في ذلك القرن ، واهمها مبدأ المساواة الذي طبقته الإدارة المصرية وسارت عليه الدولة العثمانية بإصدارها خط كلخانة 1839م والخط الهمايوني 1856م.
 - 3- أن يكون للإقطاعي ولأسرته نوع من السيادة على الفلاحين، قد تصل الى حد علاقة السيد بالتابع ، وهو ما لم يقبله الفلاحون ، خلال تلك المدة.
- ان عواقب عصيان آل الخازن على القائمقام بشير احمد لم تقع عليه ، وإنما وقعت عليهم ، أما كيف تحولت حركة العصيان هذه ضد القائمقام الى حركة عصيان الفلاحين ضد آل الخازن ، فمسألة فيها كثير من الحسد والتخمين ، ان آل الخازن ، او بالأصح الثائرين منهم على القائمقام كانوا يهدفون الى عرقلة سير الادارة في الجبل والى انقاذ ما يمكن انقاذه من امتيازاتهم واملاكهم المهددة ، ومن نفوذهم المتداعي الذي يطمح اليه الاكليروس الماروني المرتبص وان هؤلاء المشايخ لم يتمكنوا من التوافق مع الظروف الجديدة التي اوجدتها التحولات الاقتصادية الحديثة وانظمة الحكم الجديد الذي اضعف نفوذهم الى حد كبير، ولم يواجهوا حماية املاكهم الموروثة وامتيازاتهم السابقة الا بالوسائل التقليدية التي تعتمد على ميزات السيادة والتفوق الاجتماعيين ، وان كانوا احيانا يضطرون لبيع بعض اراضيهم الى الفلاحين الذين اثري كثيرون منهم بشكل ملحوظ (17).

حركة الفلاحين ومطالبهم

اما حركة الفلاحين فقد استهدفت التخلص من مظالم المشايخ الاقطاعيين ، ومن مطالباتهم الجائرة والهدايا الالزامية والديون المتركمة التي قد تبلغ نسبة فائدتها من (20-50) بالمائة . وكان من الطبيعي ان تلقى حركة الفلاحين ضد مشايخهم تأييدا ليس من القائ مقام فحسب، وانما من الالكروس الماروني الذي صمم على ان يحل محل الأسر الاقطاعية في القيادة المدنية ، بعد أن أصبح لهم بموجب نظام شكيب افندي صوت مباشر في تعيين الوكلاء(18).

ان مشايخ آل الخازن سعوا الى جر فلاحهم للنزاع بتحريضهم على كتابة " المعارض " ضد القائ مقام ، وان المشايخ الذين اجتمعوا في زوق الخراب في 15 آذار 1858 اتخذوا التدابير لانتخاب وكلاء من الفلاحين لقرى جنوب كسروان ، وسلموا الفلاحين اختاما يختمون بها عرائض الشكوى، وهؤلاء الفلاحين الذين قذفتهم مشايخهم في المعركة وجدوا الفرصة مناسبة لوضع قواهم في خدمة حاجاتهم وامانيهم(19).

عقد وكلاء القرى اجتماعا سريا في مطلع تشرين الاول 1858م، قرروا فيه على نشر راية العصيان ورفع تسلط المشايخ ، ولم تلبث حوادث الاستفزاز والاعتداء ان تكررت ضد المشايخ الخازنين فشك عليهم ذلك كثيرا وفكروا في تأديب اهل قرية زوق ميكائيل التي انتشرت فيها الحركة ، وشرع الفلاحون والمستأون يتسلحون للإغارة على املاك المشايخ وطردهم منها ، وتفاقت الفتنة لا سيما بعد تردد اشاعة اطلاق النار على طانيوس شاهين زعيم الحركة ، وهو بيطار أمي كان مستخدما في دير الآباء العازاريين في قرية ريفون ، فأنقض الفلاحون على مشايخهم في اماكن متعددة ، واغتصبوا املاكهم وحسروا ربعها في ايديهم وقتلوا بعضهم ، وفر معظم المشايخ الخازنيين الى بيروت وما جاور كسروان ، وامتدت الحركة من كسروان الى المتن وانتقلت السلطة الفعلية الى الرؤساء الشعبين بوجه عام(20).

إن مطالب الفلاحون قد عبروا عنها برسالة اشبه ما تكون بـ " البرنامج الثوري " موجهة من سكان قرى الجديدة وعرامون وغوسطا بتاريخ 17 كانون الثاني 1859م الى البطريرك بولس مسعد ، وتتلخص في طلب المساواة في توزيع الضرائب ، وابطال المظالم والهدايا الالزامية للمشايخ في المناسبات ، تمثيل شعبي للأهالي ، مساواة الجميع امام القانون وفي الهيئة الاجتماعية(21).

واقترح في مسالة التمثيل السياسي ايجاد مأمورين (موظفين) ، يختار منهم مأمور واحد من آل الخازن يحصر مسؤوليات اسرته بيده ويساعده وكلاء يمثلون اهالي القرية ، ولكن بعد ان استلم طانيوس شاهين زعامة الفلاحين تغير الاقتراح ، فطلب الفلاحون مأمورا أو أكثر منهم ومن ثم عقدوا اجتماعات في كسروان وانتخبوا زعيمهم شاهين مديرا لشؤونهم يتبع القائ مقام بدلا من المشايخ الخازنيين اصحاب الاقطاعية ورؤسائهم السابقين(22).

إن مطالب الفلاحين كانت تستهدف قبل كل شيء اسقاط سلطة وامتيازات المشايخ ، وهم في ذلك يلتقون مع رغبات الاكليروس الماروني لأنه يزيل نفوذ خصومهم ، ومن غير المستبعد ان يكون الكهنة قد أسهموا في انشاء هذه المطالب الموجهة الى البطريرك الماروني(23).

ان اختلاط الرهبان بالأهالي وتدخلهم اليومي في حياة الفلاحين ، كشف عن مدى الارهاق الذي يقاسيه هؤلاء، والحد الذي يكونه لمشايخهم . ان الظروف التي وجد فيها رجال الاكليروس كانت تدفعهم دفعا لأضعاف الخازنيين وليلعبوا دورا رئيسيا في ازاحتهم ، ولا عجب اذا رحب الرهبان بتعاظم موجة السخط الشعبي ، وإذا دعموا الحركة الثورية ، فالكهنة جميعا من الطبقة الشعبية ، وبما أنهم يؤلفون غالبية الطبقة الواعية المتنفذة بين الأهالي ، لذلك كانوا يضيّقون ذرعا بصلف الارستقراطية الإقطاعية ويطمحون لأخذ زمام الادارة المدنية من أولئك الجهلة العتاة(24).

في هذه الظروف اصبح الفلاحون أدوات في يد القائمقام والإقطاعيين ، لتحقيق اهدافهم الخاصة من دون مراعاة لمصالح الفلاحين الذين ساءت أوضاعهم الاقتصادية ، مما حملهم على إعادة النظر في دورهم(25).

واسفر الانفتاح الاقتصادي على اوربا ، عن نمو الطبقة البرجوازية وانتعاش بيروت وبعض المدن الصغيرة ، ورأت هذه الطبقة البرجوازية الرأسمالية المعروفة بعداها الشديد للإقطاعيين في نقمة الفلاحين على هؤلاء فرصة للقضاء على الامتيازات الإقطاعية ، فبادرت الى التعاون مع هؤلاء الناقمين(26).

ومع شعور الفلاحين بقدرتهم على التحرك دفاعا عن مطالبهم ، تهيا المناخ العام لظهور نوع من القيادات والتجمعات القيادية ، لتتولى مسؤولية ذلك التحرك، ولقد سبق الفلاحين أن اختاروا وكلاء عن كل قرية ، فكان ذلك سابقة حذا حذوها الثوار الفلاحون عام 1858م ، فاختارت زحلة شيخ شاب، وشكلت مجلسا بلديا ، وامتنعت عن طاعة الإقطاعيين اللمعين ، ومثلها فعلت غزير . واستشرت الفكرة حتى اصبحت الحركة في حاجة الى قائد(27).

كان الفلاحون قادرين على افراز قيادة تحاور الإقطاعيين ، كذلك كانت البرجوازية الصغرى مستعدة لتقديم الزعامة ، التي تستطيع موقف الند امام الاقطاعيين ، وتحظى في الوقت عينه باحترام الفلاحين ، كزعامة صالح جرجس صفير من عجلتون وحبيب الخوري العقيقي، من كفر زيبان ، ولكن الانتماء الطبقي البرجوازي جعل هذه الزعامة معتدلة ، وغير مستعدة لقيادة الثورة الفلاحية الى اقصى مطالبها ، بل اثرت الحلول الوسط . ومثل هذه الزعامة ، يمكن أن ينجح في اتجاهاته المعتدلة، إذا ما وجد لدى خصومه الإقطاعيين شيئا من اللين، والقدرة على تفهم حقيقة الاوضاع الجديدة. إلا إن الإقطاعيين ، شأنهم شأن غيرهم من الأرستقراطية التقليدية كانوا غير قادرين على إدراك حقيقة التغير الاجتماعي ، وتمسكوا بما يرونه حقوقا موروثة ، مما أدى الى دفع الحركة الفلاحية الى التطرف وافراز زعامة فلاحية صعبة المراس، لا تعترف للإقطاعيين باي امتيازات، وتطالب بحقوق الفلاحين القانونية، ولهذا مهد فشل صالح جرجس صفير

وحبيب الخوري العقيقي، في التوصل الى تسوية معتدلة مع آل الخازن على الرغم من اتساع نطاق الثورة الفلاحية على الإقطاعيين، إذ شملت " ريفون " و " القليعات " " عشقوت " " وداريا " و " جعيتا " و " غزير " وغيرها مهد الطريق نحو انتقال زعامة الحركة الى طانيوس شاهين من ريفون وكان معروفا بشدة عدائه للمشايخ الإقطاعيين (28). وهناك ما يشير الى إن البطريرك كان يحايي ثورة الفلاحين ويتستر عليها ، لقد كان بولص مسعد ورجال الاكليروس يحابون طانيوس شاهين ويتصلون به من بعيد ، تكشف عن اندماج رجال الدين فيها بما هو ابعد من التوسط المزعوم بين طرفي الصراع ، وهي وإن ازاحة الستار عن امتعاض الاكليروس وعدم اقرارهم بتدابير شاهين القاسية الهوجاء وتذبذبه وغموضه واتصالاته ليس معهم ومع القنصل الفرنسي فحسب، بل حتى مع بعض الخازنيين انفسهم، ولكنها كانت من قبيل العرض ، أو من قبيل الابهام الذي يحيط زعيم الحركة به نفسه ليمنع اعدائها من ان يجمعوا امرهم ضدها ، فلا حاجة للاستعجال طالما أن الجوهر الذي ينبغي تغليبته قد تحقق وهو اسقاط الاقطاعية القوية (29).

دور السياسة الاجنبية في تغذية الاستياء بين الفلاحين ومشايخهم

كانت السياسة الاجنبية ولاسيما الفرنسية لم تكن بمعزل عن العلاقة بين رجال الاكليروس وثورة الفلاحين ، التي كان عملاؤها وقناصلها يمرّون عبر مظاهر الترحيب الشديد بهم ، في الجبل ، ومعالم الزينة والابتهاج بقدمهم مما يجعلهم يطمئنون غاية الاطمئنان الى مشاعر المودة الصميمية التي يكنها الموارنة عموما لفرنسا ، وبديهي أن الاكليروس الماروني كان لا يدخر وسعا في تنمية هذه المشاعر وتغذيتها وتوثيق عرى الاتحاد مع الدولة الكاثوليكية حامية كاثوليك الشرق (30).

وفي إطار التنافس السياسي والاقتصادي بين الدول الكبرى على خيرات واستراتيجيات الشرق الادنى، كان يمكن للقناصل الفرنسيين وعمالئهم أن يستفيدوا من بسط حمايتهم على " اكليروس " طموح تهيأت له ظروف ملائمة للوثوب الى السلطة في البلاد ، وإقامة إدارة يرأسها البطريرك والأساقفة، وخطة الفرنسيين وهي خطة الاكليروس نفسه ، وتتلخص في تغذية استياء الفلاحين من مشايخهم ، وكانوا يدركون مدى هذا الاستياء من خلال علاقتهم الوطيدة بالاكليروس، فإذا نجحت خطة تأييد الفلاحين واتخاذهم آلة لسحق المشايخ الموارنة انصار السياسة البريطانية ، اصبح من الممكن من هذه الحركة " الشعبية الاجتماعية " من كسروان الى المناطق المختلطة لاستغلال ما بين الفلاحين ومشايخهم من اية طائفة كانوا ، طالما إن السياسة البريطانية التي ترمي لوضع حد لتغلغل فرنسا في المشرق ، تؤيد قوى المقاطعية المحافظة ، وتدافع عن سلامة الاوضاع الراهنة (31).

إن تأييد السياسة الفرنسية لثورة الفلاحين يبدو بجلاء من تعاضدها للقائمقام بشير احمد الذي لعب دورا لا يستهان به في تغذية هذه الحركة ، ومن مؤازرتها لطانيوس شاهين الذي أثار هواجس عملاء بريطانيا حينما رفع ذات يوم عيد ، العلم الفرنسي في بلده ريفون ، وأعلن أنه يفكر في جعل مقاطعة كسروان تابعة لفرنسا (32).

إن القنصل الفرنسي بنتفوليو كان يمكنه أن يتدخل لو شاء ، للإصلاح ما بين الفلاحين ومشايخهم وللحيلولة دون تفاقم شرور الثورة، فالدالة الكبرى التي كان يتمتع بها قنصل فرنسا على الموارد ، كانت افضل وسيلة للتوفيق بين طرفي النزاع، ولكنه رفض ان يفاوض البطريرك بناء على طلب يوسف كرم ، لعقد الصلح بين الجانبين(33).
 إن القنصل الانكليزي مور يضع مسؤولية تحريض الفلاحين على عاتق الحكومة العثمانية ، وحبته لتبرير ذلك لا تختلف كثيراً عن حجة زميله القنصل الفرنسي ، تحريض الشعب طورا ، ومساعدة المشايخ للتغلب على الشعب طورا اخر ، والغاية حمل الفريقين على طلب وال عثماني لأنه وسيلة الراحة التامة ، ويرى مور أن يأس الأهالي في رحلة من التسويف في القطع بمسألة تظلمهم من القانمقام المسيحي قد دفعهم لاستمالة الحكومة وضمن أمن مدينتهم في المستقبل بعد أن عمت الفوضى وانعدام الأمن في الجبل ، والغرض من هذا التسويف في نظره حملهم على التنازل عن الامتيازات التي ضمنها لهم الدول الاوربية ، بحيث يكون جبل لبنان تحت الحكم العثماني المباشر(34).
 ولاحظ مور أن والي صيدا خورشيد باشا لو كان مخلصا في توطيد الأمن والنظام لتوفر له النجاح بالوسائل الموضوعة تحت تصرفه دون حاجة للجوء الى القوة المسلحة ولم يستطع مور ان يتصور أن " حفنة من الفلاحين يتجرأون لوحدهم على تحدي سلطة الباب العالي(35).

أخذت حدة المشكلات والتنافس تأخذ طابعا متطرفا بعد مشاركة العامة فيها، ففي القانمقامية النصرانية واجه الأمير بشير احمد أبو اللع تنافسات إقطاعي آل خازن وال حبيش، بسبب تقربه من الفلاحين والاكليروس، ووصل الأمر إلى إقدام القانمقام على اعتقال بعض أعيانهم في عامي 1855 و1856 فما كان منهم إلا أن حرضوا أهالي مدينة رحلة ضده في عام 1857 وتمردوا على حكمه بإقامة مجلس اختياري من ستة أعضاء، فرد عليهم بأن توجه بنفسه إلى قمع هذه الحركة وتحريض الفلاحين على أعدائه من الإقطاعيين، وبدأت الحركة الفلاحية في منطقة غزير، فاحتج المشايخ على هذا الأجراء، وقدموا العرائض إلى والي والقناصل مما اضطر القانمقام إلى الهروب، أما الأهالي فاخذوا بتجميع أنفسهم وتشكيل لجان اختارت (شيخ شباب) ممثلا عنها، وهكذا غرقت القانمقامية النصرانية بفوضى عارمة اضطر آل خازن بعد فشلهم في تشكيل تكتل للإقطاعيين من مفاوضة قادة الفلاحين الذين زادوا من مطالبهم، كلما قدم آل خازن تنازلات، وكان طانيوس شاهين (1815-1895) زعيم الحركة، مشهوراً بميله إلى العنف، فقرر في عام 1859 طرد آل خازن من كسروان، وكانت هذه الحركة قد لقيت تأييدا قويا من قبل السلطات العثمانية مما جعل بقية الإقطاعيين يتجنبون الخوض فيها وتركوا آل خازن لوحدهم ، لقد تمكنت هذه الحركة بعد عدة حركات فلاحية قامت في جبل لبنان واتخذت شكلا يعرف بـ(العامية) بدأ من حركة انطلياس في عامي 1820 و1821 وحتى حركة عام 1840 كلها تصب في طريق الحركة الشعبية الفلاحية التي جسدت حركات لبنان طيلة المدة الممتدة من منتصف القرن الثامن عشر، وحتى أواسط القرن التاسع عشر(36) .

ازدادت الأوضاع سوءاً ، على الرغم من أن والي صيدا كان يدعم الفلاحين ، إلا أنه كما يبدو كان يخشى من اتساع هذه الحركة فبادر إلى إرسال حاميات عسكرية (قليلة) نشرها في قرى كسروان ، وذلك للحيلولة دون انتشار جذوتها إلى بقية القرى والمقاطعات ، وحاول البطريرك الماروني أن يظهر بمظهر الوسيط في هذه الحركة على الرغم من أن موقفه المؤيد للفلاحين لا يمكن التغاضي عنه ، ولعل ذلك ناجم عن توجسه من تنامي شعبية طانيوس شاهين (37).

كان النزاع شديداً في القائمقامية المسيحية بين عدة أحزاب: حزب الامير بشير احمد ، حزب الارستقراطية الإقطاعية ، حزب الإكليروس ، والحزب الشعبي ، وخلال مدة أربع سنوات (1858-1861) ، قامت في كسروان والمتمن إدارة أشبه ما تكون بالجمهورية الشعبية وكانت مقاليد الأمر فيها بيد رؤوساء اعترف بهم الأهالي ، وهؤلاء كانوا تحت رئاسة طانيوس شاهين ، وشأن كل الثورات لم تخل أيامها من حوادث النهب والقتل (38).

أما القائمقام بشير احمد فلم يكن له الأمر من شيء ، وظل قابعا في بيروت تلاحقه اتهامات البطريركية والإقطاعيين والقنصلية البريطانية في حين كان الوكلاء العثمانيون والفرنسيون يدافعون عنه . وبقيت كسروان في يد طانيوس شاهين وفلاحيه الثوار في خلال الحرب الأهلية التي اندلعت بين الموارنة والدروز سنة 1860 وما بعدها حتى آذار 1861 ، عندما طرده يوسف كرم وأعاد مشايخ الخازن إلى املاكهم (39).

أما في القائمقامية الدرزية فكانت الأحوال هادئة نوعاً ما وأن بدا نسبياً ، التحزب إلى يزبكيه بحماية قنصل فرنسا وجنبلاطية بحماية قنصل انكلترا ، وأن سعيد جنبلاط كان قد نصح المشايخ الخازنيين بتسوية النزاع الذي حدث بينهم وبين القائمقام المسيحي ، وذلك عندما توقع أن تمتد عدوى ثورة كسروان إلى فلاحيه المناطق المختلطة فيعلنوا العصيان على المشايخ المقاطعية الدروز ، وربما سعى المشايخ الدروز لربط الفلاحين الدروز ببعجلتهم لفصلهم عن تأثيرات ثورة كسروان وابعادهم عن صف الفلاحين الموارنة (40) .

دور الكنيسة المارونية في حل الأزمة

سعت الكنيسة المارونية أو الإكليروس الماروني ، الذي كان على رأسه حينذاك ، البطريرك بولس مسعد إلى وضع حد للأزمة بين الفلاحين والإقطاعيين عن طريق التوصل إلى حل وسط. لقد كان الفلاحون يتطلعون فعلاً إلى الإكليروس الماروني ليكون وسيطاً بينهم وبين الإقطاعيين ، ولكن الإقطاعيين تشبثوا بما اعتادوا من سلطات ، ففشلت الوساطة . وثمة من يرى أن الإكليروس ، كان مرتاحاً لتلك الثورة الفلاحية ، لأنها ستقضي على زعامات البيوت القديمة ، مما يتيح للكنيسة الانفراد بالتوجيه السياسي للمنطقة ، فتصبح مقدراتها في يد الإكليروس (41).

كان رجال الدين الموارنة أقدر على التفاهم مع الفلاحين لمقاومة الأسر الإقطاعية ومنأوتها لهم ، وبدا من الطبيعي تعاطف الإكليروس مع الفلاحين ، بل إن وقوف الكنيسة خلال تلك الأزمة بين الإقطاعيين والقائمقام ، بشير احمد ، يعني أنها تسعى إلى تحطيم الإقطاع ، إذ من مصلحتها أن تكون البلاد تحت حكم واحد مسيطر ، وليس تحت قوى

حاكمة متعددة ، تعرّض المنطقة لخلافات تحد من نشاط الإكليروس ، فالمستقبل للحكم الأكثر ديمقراطية والذي يراعي مصالح الفلاحين ، ويزيل معوقات الاتصال المباشر بين الكهنوتيين والشعب(42).

ومع أن وكلاء الفلاحين ، كانوا أكثر استجابة لجهود الإكليروس التوفيقية ، فإن الإقطاعيين أخذوا على الكنيسة المارونية ، انها لم تعلن انحياسها الكامل اليهم ، وتوالت الاجتماعات التي عقدها الإكليروس مع وكلاء الفلاحين ، ومع الاقطاعيين ، وعلى الرغم من أن مطالب الفلاحين كانت متواضعة ، فقد رفضها الإقطاعيون(43).

ومن أهم الوثائق التي تكشف طبيعة اهداف حركة الفلاحين ، رسالة بعثت بها بعض القرى الثائرة الى البطريرك ، بولس مسعد في 17 كانون الثاني 1859 ، حدد فيها الثوار مطالبهم ، التي عكست عدداً من الوقائع ، من اهمها(44):

1- إن الفكر الديمقراطي ، القائم على اساس المشاركة الشعبية ، كان واضحاً في اذهان الثوار ، وخاصة المطالبة بوضع وكيل ، او وكيلين للعمل الى جانب المأمور ، والمساواة والحرية ، والغاء كافة الرسوم غير القانونية ، أو الإقطاعية.

2- إن الثوار كانوا معتدلين ، إذ حافظوا على بعض امتيازات المشايخ ، ولكنهم اصرروا على أن واحداً فقط من الأسرة الإقطاعية هو المأمور ، وأنه هو وحده يتمتع بنوع من الامتيازات والباقون تسري عليهم القوانين التي وضعتها الدولة.

3- إن الفلاحين اعترفوا بقيمة الإصلاحات العثمانية.

4- إن هذه الوثيقة ، قدمت إلى البطريرك الماروني ، اعترافاً من زعماء الثوار ، بأنه فوق المنازعات القائمة.

وعلى اية حال ، فقد توصلت الكنيسة المارونية الى اتفاق مع الفلاحين أدى الى عودة آل الخازن الى كسروان ، ولكن بعد أن كانت الضربة التي وجهت الى سلطاتهم الإقطاعية ، قوية الى درجة تهاوت معها بسرعة منذ ذلك التاريخ بقايا النظام الإقطاعي ، لتحل محله البرجوازية الرأسمالية الحديثة(45).

حوادث الستين (1860)

كانت لبنان قبيل السيطرة العثمانية على بلاد الشام 1516 عبارة عن مقاطعات تحكمها اسر محلية لبنانية نيابة عن المماليك الشراكسة حكام مصر وبلاد الشام، ولم تكن تلك المقاطعات على درجة متساوية من القوة وحجم المساحة ففي شمال لبنان كانت هناك مقاطعة طرابلس وتحكمها اسرة آل سيفا وهي من الأسر الكردية، وإلى الجنوب منها تقع عكار والكورة والبترون وتتبع ادارياً طرابلس، تليها مقاطعة كسروان من حيث الاهمية ويحكمها آل عساف، ثم الشوف والخاضعة لحكم آل بحتر التتوخييين الذين أمتد نفوذهم السياسي الى مدينة بيروت وإلى شرق الشوف تقع مقاطعتا البقاع ويحكمها آل حنش ووادي التيم ويحكمها آل شهاب، أما في الجنوب اللبناني فتقع مقاطعة جبل امل التي تحكمها أسرة آل سودون (46).

وفي عام 1516م دخلت المقاطعات اللبنانية تحت سلطة الدولة العثمانية بعد القضاء على المماليك في معركة مرج دابق التي شارك فيها الى جانب السلطان العثماني سليم

الأول (1512-1520) العديد من الأمراء اللبنانيين وهم الأمير فخر الدين المعني الأول والأمير عساف التركماني حاكم كسروان والأمير جمال الدين التتوخي اليمني حاكم مقاطع الغرب والأمير منصور الشهابي حاكم وادي التيم، إلا أن أمراء آل تنوخ القيسيين حكام الشوف لم ينضموا إلى جانب العثمانيين، مما جعل السلطان العثماني يكافئ البعض ويقصّي آخرين عن حكم مقاطعاتهم، فأصبحت التشكيلة الإدارية للمقاطعات اللبنانية كالآتي:

طرابلس يحكمها ولاية عثمانيون، عكار ضمن تبعية آل سيف، أما كسروان وجبيل، والكورة، والبترون والمتن فأُسندت إدارتها إلى عساف التركماني في حين أصبحت مقاطعة الشوف من نصيب فخر الدين المعني الأول بعد أقصاء التتوخيين القيسيين لعدم مناصرته السلطان في حربه، أما مقاطعة الغرب فقد آلت إلى الأمير جمال الدين التتوخي اليمني وثبت آل شهاب على مقاطعة وادي التيم، أما مقاطعتا البقاع وبعبك، فأبقى السلطان حكمهما السابقين وهم ناصر الدين بن الحنش والحرافشة (47).

وبمجيء العثمانيون إلى بلاد الشام عام 1516م انضم الدروز من آل معن وآل شهاب إلى جانبهم مما جعل السلطان سليم الأول ينعم عليهم بالحكم في مناطقهم، وقد استطاع الدروز بقيادة الأسرة المعنية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين من البروز كقوة سياسية وعسكرية في مناطق لبنان ومن ثم تحدي الحكومة العثمانية وولاتها في دمشق وطرابلس خاصة في عهد فخر الدين المعني الثاني الذي تمكن من توحيد المقاطعات اللبنانية تحت سلطته واستمر هذا النفوذ خلال العهد الشهابي، إلا أن تحول الأمير الشهابي بشير الثاني إلى النصرانية وتحديد المذهب الماروني، جعل نفوذهم يتقلص، لتفضيل الأمير المواردية على حساب الدروز في إدارة شؤون الحكم، ولاضطهادهم خلال سنوات الحكم المصري للشام (1831م-1841م)، مما ولد لديهم شعوراً بالكراهية ضد المواردية وبشير الثاني والمصريين على حدٍ سواء نتج عنه عدة انتفاضات خلال الحكم المصري، وحرب بين الدروز والموارنة عام 1841م، والتي كان من أهم نتائجها تقسيم المقاطعات اللبنانية عام 1843م إلى قائمقاميتين، فأصبحت للدروز قائمقامية خاصة بهم واستمر العمل بهذا النظام حتى قيام الحرب الأهلية عام 1860 بين الدروز والموارنة (48).

موقف الدول الكبرى من أحداث عام 1860

ما كانت ثورة الفلاحين تخبو حتى استعرت نار الطائفية، بين الدروز والموارنة، إذ تبين للدول الأوروبية، أن الدولة العثمانية اضعف من أن تقف في وجه الضغوط المتصاعدة سواء من الخارج أو من الداخل، ولو لا بريطانيا وفرنسا، لانهارت على يد روسيا، خلال حرب القرم (1854-1856)، أما السلطات العثمانية، فسارعت إلى

إصدار الخط الهامبوني عام 1856م ، عساه يرفع نظمها الى مستوى العصر ، فتعاملها الدول الاوربية باحترام ، الا أن الضغوط الاوربية ، استمرت على ولايات الدولة العثمانية ، فضلا على حكومتها المركزية، وذلك بسبب تصاعد المصالح والاطماع الاوربية المتضاربة فيها(49).

وجدت بعض الدول الكبرى في فترة عام 1860م فرصة جديدة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية بالضعف الذي كانت عليه أجهزة الدولة العثمانية ، والتغلغل الواسع للدول الكبرى في أجزاء من أراضي الدولة العثمانية ، والقبول الذي حظيت به هذه الدول من بعض الطوائف في لبنان، الذي كان له الأثر في زيادة التدخل الأوربي في هذه المسألة عامة وفي بلاد الشام خاصة(50).

كما أن التنافس الدولي على النفوذ في لبنان، ولاسيما التنافس الأنكلو- فرنسي بالدرجة الأساس أوج الصراع الطائفي في لبنان من خلال مساندتهم لطائفة دون أخرى ، ودعمهم لها بشتى السبل لتعزيز نفوذهم ومكانتهم في لبنان ، على الرغم من أن هذا التنافس قد استطاع أن يؤخر انهيار الدولة العثمانية إذ أمد في عمرها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن الدور الاستعماري في لبنان اتخذ وجهها تنصيريا ، من خلال الاعتماد على دعم القنصليات لتلك البعثات (بدعوى حماية الاقليات المسيحية في الشرق). أن تضارب مصالح هذه الدول واختلاف أهدافها السياسية والتنافس الاستعماري بمختلف أهدافه ، كانت من أهم العوامل التي أججت الصراع والمذابح والحروب الأهلية في لبنان، لقد كانت أطماع الدول الأوربية تحيط بالدولة العثمانية من كل جهاتها، فروسيا كانت تتطلع دائما إلى الوصول إلى البحر الأسود والمضائق لتصل من ورائها إلى البحر المتوسط وتستولي على (القسطنطينية)، لتكون وريثة في الإمبراطورية البيزنطية لحماية النصارى ، في حين سعت النمسا إلى إضعاف الدولة العثمانية والتوسع على حسابها في المجر والبلقان ، أما بريطانيا فكانت تتطلع نحو الخليج العربي للوصول بأقرب وقت إلى مستعمرتها الغالية (الهند) ، أما فرنسا فكانت تعتني بالمغرب العربي وتنافس بريطانيا على مصر والشام(51).

وإذا انتقلنا إلى تطبيقات تلك السياسات فان والي صيدا وفيق باشا لم يكن ليعين بشير احمد أبا اللمع في القائمقامية النصرانية عام 1854م ، لولا حصوله على موافقة قنصلي بريطانيا وفرنسا، لأنهما يعتقدان أن بشير احمد هو ألا صلح من بين أبناء أسرة آل أبي اللمع لهذا المنصب على الرغم من انه كان غير مرغوب فيه من الموارنة والأرثوذكس الذين كانوا بدورهم يطمحون أن يسندوا القائمقامية إلى ارثوذكسي ، فضلا عن معارضة آل خازن له بوصفه منافسا لطموحاتهم ،وتطلعهم للحصول على رئاسة القائمقامية(52).

أما بريطانيا، فعندما رأت ميل القائمقام الجديد إلى فرنسا والنمسا من خلال تأييده للمذهب الكاثوليكي، وغض الطرف عن حوادث أساء فيها الموارنة إلى الارثوذكس وانتهاجه سياسة تأييد وخضوع قوية للاكليروس الماروني، ألقت ثقلها لصالح منافس جديد له يدعى بشير عساف أبو اللمع إذ رأت من اجل موازنة النفوذ الذي كان عليه

القائمقام بشير احمد إن تشكل تحالف بين مشايخ آل خازن وآل حبيش بالتعاون مع بشير عساف(53).

ومهما كانت اوجه نشاط هاتين الدولتين الاستعمارييتين المتنافستين ، فإن اهتزاز الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، في منطقة الجبل ، كان العامل الرئيس وراء فتح ابواب التدخل الخارجي وأهمها(54):

- 1- توافر السلاح في ايدي اهل الجبل ، وتحول بيروت الى مركز نشاط للإتجار فيه.
- 2- استخدام الفكر الديني في المنازعات المحلية ، مما يثير العامة.
- 3- اسناد القيادات المحلية الى المتطرفين ، مما يعقد الموقف.

وكانت السلطات الحاكمة سواء القائمقاميتان او السلطات العثمانية ، هي المسؤولة عن تلافي مثل هذا الانفجار المتوقع بالعمل على اقتلاع جذور الفتنة ، قبل أن تنفجر ، ولكن كلاً من هاتين السلطتين كان يعوزها :

- 1- القوة المسلحة ، التي تمكنها من تنفيذ خطتها.
- 2- الاحترام اللازم ، لكسب ثقة الناس ، إذ أظهر الصراع بين القائمقام الماروني ، بشير احمد والاقطاعيين المواردية ، أن القائمقام ضعيف إزاء تفوق خصومه.

وكان والي صيدا ، خورشيد باشا محيطاً بما يدور في الجبل واراد التدخل في النزاع بين الفلاحين والمشايخ ، ولكنه خشي أن يتهمة الأوربيون بانتهاك الاستقلال الذاتي للجبل بتدخله في شؤونهم ، وهكذا بدا القائمقام ووالي صيدا السلطان الشرعيتان ، عاجزتين عن حكم المواردية وعلى العكس من ذلك كانت قائممقامية الدروز هادئة(55).

دور السلطة العثمانية في توتر العلاقة بين الدروز والموارنة

تضمنت تقارير القناصل الاوربيين العديد من الاتهامات الموجهة الى الموظفين العثمانيين، بأنهم مسؤولون عن تزايد الأزمات بين الدروز والموارنة ، وبمعالتهم المواردية معاملة غير طيبة ، كرد فعل للمشاعر الاسلامية الساخطة على النشاط التبشيري في البلاد العربية ، والتدخل الاوربي في مصلحة المسيحيين في الدولة العثمانية ، وكانت السلطات العثمانية ترى الازمات بين الفلاحين والإقطاعيين في القائمقامية المارونية ، دليلاً على أن الحكم العثماني المباشر هو الحكم الملأئم لهذه المنطقة(56).

وزاد من تضجر السلطات العثمانية من المواردية من أن هؤلاء منذ خروج المصريين كانوا يكثر الشكوى عندما تسعى الدولة بتحصيل الخراج من أهالي الجبل ، ويدعون الفقر والعوز ، والى تهديد الدولة بالعصيان ، ومن الطبيعي أن يجد الباب العالي هذا تطاولاً وتمرداً ينبغي قمعه بشدة. أن صدور خط همايون سنة 1856 بمساواة المسلمين والمسيحيين من رعايا الدولة العثمانية في الحقوق والواجبات ، لم يترتب عليه الانقسام والفرقة بين المسلمين والنصارى وإيجاد جو من الشك والحقد والكره بينهم فحسب، بل أنه ايضاً اوجد الضغينة في قلوب المسلمين على تقدمهم وسلطتهم ، ونفخ في صدور النصارى روح الاعتزاز والتطاول والتعنت(57).

ماطل الاترك في تنفيذ التنظيمات الخيرية والاصلاحات الموعودة ، فتألفت لجان مسيحية في بيروت وكسروان وزحلة ودير القمر غرضها تهيئة تحرير المسيحيين من

حكم الاتراك ، وفي رسالة كتبها خوري ماروني الى طانيوس شاهين ما يشير الى مساندة الوكلاء الفرنسيين للموارنة وتدخلهم في شؤون الجبل قبل وقوع الحرب الاهلية، وفيها تحذير على لسان القنصل الفرنسي لطانيوس شاهين وجماعته من التسليم أو الهزيمة ، وحض على الحرب ضد المشايخ والعساكر العثمانية المرافقة لهم في عودتهم الى كسروان(58).

كانت فرنسا تطمح إلى جعل لبنان منطقة لنفوذها، وفي سبيل تحقيق أهدافها أيدت مرشحين، لتولي منصب الإمارة على جبل لبنان، وليس على القائمقامية النصرانية فحسب، الأول هو يوسف كرم الذي كان مدعوما من مندوب فرنسا في اللجنة المسيو بيكلار مع بعض كبار ضباط الحملة العسكرية كالجندال ويكرو ، في حين وجدت من مندوبي النمسا وروسيا فكرة تنصيب أحد الأمراء الشهابيين المرشحين من قائد الحملة العسكرية الفرنسي دوتبول لكن مندوب بريطانيا عارضها بشدة وعلى الرغم من محاولات الجندال التقرب من اللاجئين النصاري في بيروت أن يكتبوا التماسات في تعيين المرشح الشهابي وعلى الرغم من تلقي المسيو بيكلار أمرا من حكومته تطلب فيها الانسجام مع آراء الجندال العسكري دوتبول، وعلى الرغم من العراقيل التي وضعها الجندال بوجه إدارة يوسف بك كرم المؤقتة للقائمقامية النصرانية ومنها الصدامات التي وقعت مع طانيوس شاهين في كسروان، فلم ينجح في فرض المرشح الشهابي لهذا المنصب، لان السياسة العثمانية استبعدت فكرة تتيح للشهابيين العودة واحياء الإمارة وبدأ فؤاد باشا بوضع العراقيل بوجه الجندال الذي أراد إقناع بعض وجوه الدروز للتوقيع على عرائض مؤيدة للشهابيين ، إلا أن سياسته هذه أغضبت قائمقام النصاري يوسف بك كرم واراد الاستقالة (لكن ممثل فرنسا في اللجنة المسيو بيكلار أقنعه بالعدول عن ذلك لأنه إذا استقال فانه يترك فؤاد باشا أمر تعيين حاكم مكانه من صناعته) (59).

التصادمات بين الموارنة والدروز

وقعت التصادمات الاولى ، بين الموارنة والدروز قرب بيروت ، بينما كانت الجهود تكمل بالنجاح للتوفيق بين الفلاحين الثوار والإقطاعيين الموارنة ، وجاء في تقرير للقفصل الانكليزي ، مور ، الى السفير البريطاني في الاستانة في 31 مايس 1860 : " إن القتال بدأ بهجوم فريق من مسيحي المتن على قريني " صليما" وقرنايل ، المختلطتي السكان ، وطردها سكانهما من الدروز ..، أما الدروز فأغاروا على قرية بيت مري وأحرقوا دار الامير. وفي اليوم التالي ،أضرموا النار في عدة قرى ، في المتن وسهل بيروت ، واشترك الجنود الاتراك في السلب والنهب ، والاعتداء على المسيحيين ، وقد احرقوا ايضا دور الشهابيين ، إن كل المتن وهو اكثر انحاء لبنان ثراء واكثرها سكانا ، قد أكلته نار المسيحيين والدروز(60).

وإذا كانت المشاعر الطائفية المتأججة ، هي المسؤولة عن التصادم الطائفي ، فإن الصراع الطبقي كان مسؤولاً ،كذلك ، عن انتشار الصراع الطائفي ، فحينما تناهت أنباء الأزيمة بين الفلاحين والإقطاعيين الموارنة الى اسماع الدروز في الشوف ، خشوا من

ثورة مماثلة في منطقتهم ، وما لبثت العلاقات أن توترت بين الإقطاعيين الدروز ومن في مناطقهم من الموارنة ، الذين أصبحوا يتطلعون الى التخلص من القيود الإقطاعية ، والى اعلان ثورة فلاحية ضد الاستبداد الإقطاعي الدرزي(61).

بينما كان القناصل يحتجون بشدة على موقف خورشيد باشا ، والي صيدا ، السليبي ، احيانا ، والمعادي للمسيحيين ، أحيانا أخرى ، كانت الجبهة المارونية تتدهور بسرعة ، بيد أن خورشيد باشا بادر الى حث الطرفين على وقف القتال ، ونجح في التوصل الى صلح وقعه عدد محدود من اعيان الطرفين في 6 تموز 1860 ، ينص على(62):

1- وقف القتال من دون تأخير وعودة اللوئام بين الطائفتين ، وعدم مطالبة أي طرف بتعويضات.

2- احترام النظام الإداري المطبق في الجبل ، وكذلك احترام موظفي القائممقاميتين ، حتى يتأتى لهم القيام بواجبهم.

وهكذا يكون خورشيد باشا ، قد حرص على أن يحافظ على الوضع الرسمي القائم ، من دون أن يقدم على حل جذري للقضية ، إذ إنه لا يستطيع ذلك ، فضلا عن كونه متهماً بالمشاركة في تلك الاحداث الى جانب الدروز ، ولكن الحكومة العثمانية كلفت وزير خارجيتها ، فؤاد باشا ، بأن يسرع على رأس جيش قوي الى السيطرة على الموقف(63).

وما كان أرسال فؤاد باشا على عجل ، إلا احباطاً للحملة التي اعتزمت الدول الاوربية إرسالها الى الشام وهي خطة تزعمتها فرنسا ، وطرحتها بكل قوة على المجتمع الاوربي ، الذي كان يرحب بذلك الدور . وعلى الرغم من التباين في مواقف الدول الاوربية ، فإنها كانت متوافقة على ألا تعود السيطرة العثمانية المباشرة الى الجبل ، وانه لا بد من إجراء اوربي ضد المسلمين في الشام(64).

وأجرت الدول الاوربية الكبرى مشاوراتها (إنكلترا – فرنسا – روسيا – النمسا – بروسيا) ، في شأن الحملة العسكرية الفرنسية لتسكين الاحوال في الشام . وكانت مناورات بريطانيا ، خلال هذه المشاورات متمركزة في الحؤول دون حصول فرنسا على أي مكاسب تتأتى من جهدها العسكري في الشام ، ولذلك وافقت لندن للتحكم في عمل الحملة الفرنسية ، المزمع ارسالها الى الشام على(65):

1- ان يكون استدعاؤها في حالة عجز القوات العثمانية ، تحت قيادة فؤاد باشا، عن السيطرة عن الموقف

2- أن ترسل القوات الأوربية الى الشام بناءً على اتفاقية دولية ، توقعها الدول الاوربية الكبرى.

3- ألا تبقى القوات الاوربية ، التي تستخدم في تسكين الأمور في الشام اكثر من ستة أشهر ، حتى لا تتحول تلك المساعدة العسكرية الى احتلال فرنسي.

وأدت المفاوضات في نهاية الامر الى اتفاق وقعته الدول الكبرى في شأن تحديد اسلوب عمل القوة الاوربية (الفرنسية) في الشام على النحو التالي(66):

1- ارسال قوة اوربية الى الشام يكون نصف عديدها من الفرنسيين.

2- اتفاق قائد الحملة ، عقب وصولها الى الشام ، مع القائد العثماني على اسلوب التحرك والعمل.

3- تعهد الدول الاوربية الكبرى بدعم الحملة.

4- بقاء الحملة في الشام ، لا يزيد على ستة اشهر ، على أن يقدم الباب العالي المساعدات والتسهيلات.

وما أن وصلت الحملة الفرنسية الى بيروت ، حتى بدأ قائدها بوفور اتصالاته مع فؤاد باشا في دمشق .، وسرعان ما دب الخلاف بين الرجلين ، إذ كان بوفور متعالياً، يتصرف وكأنه اصبح صاحب الأمر والنهي في المنطقة ، وان على الجميع أن يطيعوا اوامره ، بمن فيهم وزير الخارجية العثماني نفسه ، فؤاد باشا ، بينما كان المطلوب ان ينسق عملياته مع الوزير العثماني ، فكان أن بدأ التصادم بينهما ، منذ البداية ، إذ عمل فؤاد باشا على أن يلتزم بوفور حدوده ، وأن يقنعه بأنه لا يعمل على أرض فرنسية ، فاقترح أن يتحرك القائد الفرنسي في ديار الموارد فقط ، في حين يتحرك الوزير العثماني في ديار الدروز ، وكان فؤاد باشا يهدف من وراء ذلك الى(67):

1- إبعاد الجيش الفرنسي عن التصادم مع الدروز ، حتى لا تشتعل الحرب الطائفية.

2- قصر نشاط الجيش الفرنسي على ديار الموارد.

وفي الخامس من تشرين الاول 1860م ، شكلت لجنة دولية ، تمثل الدول الاوربية الكبرى : فرنسا وانكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا ، برئاسة فؤاد باشا ، مندوب السلطان العثماني ووزير خارجيته مهمتها التحقيق في " حوادث الستين " والحيلولة دون تجددتها ورأب الصدع بين طوائف جبل لبنان ووضع نظام جديد لحكمه(68).

وبعد ان عقدت اللجنة عدة اجتماعات في بيروت والقسطنطينية ، درست خلالها مختلف الشؤون ، انتهت الى عدة قرارات كان أهمها الغاء نظام القائمقاميتين، ووضع نظامين لحكم جبل لبنان. تألفت احدهما من 47 مادة والثاني من 17 مادة ، ثم رفعت الأمر الى الباب العالي وسفراء الدول الكبرى الخمس، في الاستانة للدراسة وإقرار الصلح(63).

أقر النظام الجديد ، بعد تداول سفراء الدول الكبرى الخمس ، مع الباب العالي وهو يقضي بإنشاء نظام حكم جديد في جبل لبنان ، يعيد تنظيم إدارة الجبل لمدة ثلاث سنوات على سبيل الاختيار ، ثم جرى تعديله عام 1864م ، وبموجب هذا النظام ، تولى إدارة جبل لبنان متصرف مسيحي نصبه الباب العالي وهو المسؤول امامه مباشرة ، وتولى السلطة التنفيذية كاملة . وكان من اختصاصه تعيين القضاة ، ومأموري الإدارة المحلية ، ومن حقه رئاسة المجلس الإداري ، الذي تألف من اثني عشر عضواً ، بمعدل اثنين لكل من الموارد والدروز والكاثوليك والارثوذكس والشيعية والمسلمين، وقد تولى هذا المجلس توزيع الضرائب وبيان الوارد والمنصرف وابداء الراي في المسائل التي كان يعرضها المتصرف عليه(69).

الخاتمة

كانت فرنسا قد بلغت من المكانة مبلغاً عظيماً ، وما فتئ امبراطورها نابليون الثالث

(1852-1870) يطمع في ضم جبل لبنان الى ملكه ، مستنداً الى وجود الطائفة المارونية الشديدة التعلق بفرنسا ، وراح العملاء الفرنسيون يبثون روح الشقاء والنزاع بين سكان الجبل ، لعل لهم وقوع الفتنة بين الدروز والموارنة سبيلاً الى بسط سيطرتهم على جبل لبنان، وأصبح الموارنة يجاهرون بالانتماء الى الدولة الفرنسية ، مما اضطر الدولة العثمانية الى مقابلة السياسة الفرنسية في جبل لبنان ، فجعلت تهتم بالدروز وتختصمهم بالنعم حتى غدت على ثقة تامة من اخلاصهم ، ومن هنا بدأت المنافسة بين الدروز والموارنة تتعاظم وتتفاقم ، وكذلك فشل نظام شكيب افندي في تحقيق النجاح المرجو منه ، فإن مبالغة هذا النظام في الفصل بين الدروز والموارنة فسح المجال للفوضى والدسائس .

ان طبيعة الارض اللبنانية ، جعلت من جبالها ملجأ لكثير من الاقليات الدينية ، التي عمدت الى التفوق على نفسها ، بعيدا عن هذا الحكم أو ذاك ، إلا أن التنوع الطائفي على ما أنطوى عليه من اختلافات مذهبية ، لم يمنع من نشوء زعامات إقطاعية ، قادت تجمعات طائفية مختلفة ، مما جعل الطابع الاقتصادي – الاجتماعي يتعدى الحدود الطائفية ، وهو ما كان يؤدي إليه تنافس الأمراء وكبار المشايخ وهو ما كان يتأكد ، كذلك ، حين يتضامن الزعماء الإقطاعيون من اجل مواجهة عدو مشترك ، كلما أتحد الفلاحون ، من دروز ومسيحيين ومسلمين ، دفاعاً عن قضية إقطاعية .

غير ان ذلك كان يمثل ظواهر اجتماعية طارئة، إذ استمرت كل طائفة، دينية أو مذهبية تعيش بمعزل عن الأخرى، واشتد التعصب الطائفي، حتى جنحت كل طائفة الى التطرف، فضلاً عن ازدياد المفاهيم الطائفية، ولدى انتقال المفاهيم الطائفية الى الصراع الطبقي، في ظل الاقطاع ، بدأت الدول الاجنبية تتدخل في شؤون لبنان الداخلية معتمدة على الطائفية ، سبيلاً الى تحقيق مآربها ، خاصة أن الأصول الإقطاعية تأثرت تأثراً كبيراً بتمتع كل منطقة بمناعة طبيعية ، تجعلها تشكل ما يشبه الوطن المحلي الصغير .

الهوامش

- 1- عبد العزيز سليمان نوار، تطور لبنان السياسي والاجتماعي منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى أواخر الحكم المصري سنة 1840م، في جمال زكريا قاسم: الأزمة اللبنانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978، ص9.
- 2- حسين كامل، طائفة الدروز تاريخها وعقائدها ، دار المعارف للطباعة، القاهرة، 1960، ص175.
- 3- المصدر نفسه، ص176.
- 4- عبد العزيز سليمان نوار، مصدر سابق، ص11.
- 5- فيليب حتى، لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة أنيس فريجة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1959، ص 127.
- 6- المصدر نفسه ، ص128.
- 7- عبد العزيز سليمان نوار، مصدر سابق ، ص13.

- 8- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ لبنان الحديث، بيروت، 1976، ص102
- 9- فيليب حتي ، مصدر سابق، 129.
- 10- المصدر نفسه ، ص129.
- 11- حيدر الشهابي ، لبنان في عهد الامراء الشهابيين ، مطبعة الحكومة اللبنانية ، بيروت ، 1933، ص62.
- 12- عمر عبد العزيز عمر، مصدر سابق ، ص105.
- 13- طنوس الشدياق، اخبار الاعيان في جبل لبنان، مكتبة العرفان، بيروت، 195 ، ص156.
- 14- حيدر الشهابي ، مصدر سابق، ص64.
- 15- لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان (1861- 1918) منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، 1967، ص45.
- 16- المصدر نفسه ، ص46.
- 17- سميليا نسكايا ، الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، ترجمة عدنان جاموس ، دار الغرابي ، بيروت ، 1973 ، ص74.
- 18- طنوس الشدياق، مصدر سابق، ص158
- 19- سميليا نسكايا ، مصدر سابق ، ص77.
- 20- لحد خاطر ، مصدر سابق ، ص48.
- 21- عبد العزيز سليمان نوار، وثائق اساسية في تاريخ لبنان الحديث ، جامعة بيروت العربية ، 1974، ص38.
- 22- حيدر الشهابي ، مصدر سابق، ص67.
- 23- يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1964، ص47.
- 24- عبد العزيز سليمان نوار، وثائق اساسية في تاريخ لبنان الحديث، مصدر سابق، ص41.
- 25- يوسف الحكيم ، مصدر سابق، ص51.
- 26- نقولا زياد ، ابعاد التاريخ اللبناني الحديث ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، 1972 ، ص87.
- 27- محمد علي القوزي، الثورات في جبل لبنان من 1840 – 1860 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ، 1977، ص66.
- 28- المصدر نفسه ، ص67.
- 29- فواز طرابلس، تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف، بيروت، 2008، ص75.
- 30- المصدر نفسه ، ص77.
- 31- محمد علي القوزي، مصدر سابق، ص71.
- 32- فواز طرابلس، مصدر سابق، ص77.
- 33- يوسف الحكيم، مصدر سابق ، ص55.
- 34- طنوس الشدياق، مصدر سابق ، ص67.
- 35- محمد علي القوزي ، مصدر سابق، ص74.
- 36- حسين كامل ، مصدر سابق، ص177
- 37- ستيفن هامسلي، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، دار الحقيقة بيروت، 1978، ص275.
- 38- احمد طربين، لبنان في عهد المتصرفية الى بداية الانتداب (1861-1920) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، 1968، ص17.
- 39- ستيفن هامسلي ، مصدر سابق ، 276.

